خلال القمة العالمية للصناعة والتصنيع

المزروعي: الإمارات تبنت رؤية تقوم على بناء اقتصاد متنوع ومستدام

جانب من الدورة

أكد كل من سهيل محمد فرج المزروعي، وزير الطاقة؛ و الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، أهمية الطاقة والكوادر البشرية والتنافسية واعتماد السياسات المناسبة لتحقيق الاستدامة للاقتصادات.

جاء ذلك خلال جلسة نقاش أقيمت أمس ضمن أعمال الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع التي تعقد تحت رعاية الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في جامعة باريس السوربون - أبوظبي. وادار جلسة النقاش، التي أقيمت تحت عنوان «نعمل اليوم لبناء الغد - تبني استراتيجيات مستدامة لضمان غد مزدهر»، سايمون بابتيست، كبير الاقتصاديين بوحدة الاستخبارات الاقتصادية بمجلة الإيكونوميست، وتناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة. وقال بابتيست في مستهل الجلسة تتمتع دولة الإمارات بمكانة فريدة في الاقتصاد العالمي كإحدى الدول المصدرة للبترول، كما أن الدولة تتجه بقوة لبناء قاعدة صناعية متطورة ترتكز على الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية.

وواضح بابتيست أن النشاط الصناعي والتجاري لا يجب أن يتعارضا مع الأجندة البيئية، مؤكداً على ضرورة تبني سياسات بيئية مبتكرة تضمن تمكين القطاع الخاص من تحقيق النمو والازدهار مع الالتزام بالحفاظ على البيئة.

وفي هذا الصدد، قال سهيل محمد فرج المزروعي: «تبنت الإمارات رؤية تقوم على بناء اقتصاد متنوع ومستدام. ونتوقع أن نتمكن من توليد 50% من احتياجاتنا من الطاقة باستخدام التقنيات الخضراء بحلول العام 2050، الأمر الذي يراعي الأثر البيئي.» وأكد معاليه أن على منتجي الطاقة الكهربائية في الدولة الاتجاه إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج ما لا يقل عن 50% من الطاقة الكهربائية. وسنتخلص عبر استخدام مصادر الطاقة المتجددة من الحاجة إلى دعم الطاقة للاستخدامات المدنية وللقطاع الصناعي، وأشار معاليه إلى أن الدولة ستضخ ستستثمر بقوة في مصادر الطاقة المتجددة ليصل حجم الاستثمارات المتوقعة إلى حوالي 192 مليار دولار على مدار ثلاثة عقود مقبلة. وستتمكن الإمارات بذلك من تخفيض الاعتماد على النفط من 98% إلى 50%. ورغم امتلاكنا لمخزون كبير من النفط والغاز، إلا انه يجب علينا الاتجاه نحو تنمية القطاعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية، مثل تحقيق الريادة في الطباعة ثلاثية الأبعاد.»

وفي حديثه حول الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات لبناء منظومة متكاملة قادرة على دعم الصناعة والتنوع الاقتصادي، ورؤيته لمستقبل أكثر استدامة للدولة، قال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي: «لا يجب أن تطغى أهمية الشركات الصناعية الكبرى في الدولة على الأهمية الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمتلك دولتنا بنية تحتية متميزة وتشريعات وقوانين متطورة تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق النمو والتطور. وتلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنفيذ استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله". إن القطاع الاقتصادي في دولة الإمارات يواكب أحدث التقنيات التي من شأنها دعم النمو. وهناك ثلاث نقاط أود توصية الدول الناشئة باتباعها من أجل بناء اقتصادات مستدامة: الأولى، الاستثمار في رأس المال البشري لبناء اقتصاد مستدام. والثانية، تبني الحكومة للسياسات والآليات المناسبة لجذب الاستثمارات إلى في القطاع الصناعي. والثالثة، الطاقة وهي العنصر الرئيسي الذي يجب أخذه بعين الاعتبار. وتعد دولة الإمارات محفوظة في هذا الجانب، حيث إن الطاقة المتجددة والمستدامة فيها تعتبر قطاعا جاذبا للصناعات.»

وتعقد الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع في جامعة باريس السوربون-أبوظبي حتى 30 مارس 2017. وتعتبر القمة مبادرة مشتركة بين وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وتشارك في استضافتها دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعد القمة أول تجمع عالمي للقطاع الصناعي يجمع صناع القرار من قادة الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني لتبني نهج تحولي في صياغة مستقبل القطاع.

وتكتسب القمة العالمية للصناعة والتصنيع أهمية عالمية حيث تتيح للشركات المشاركة فرصة الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في قطاع الصناعة. وسيطلق هذا التجمع العالمي الأول من نوعه العديد من الأفكار والرؤى الجديدة ويمهد الطريق للنقاش والعمل على تمكين القطاع الصناعي من المساهمة في صياغة مستقبل جديد للمجتمعات العالمية، ودمج الأنشطة الصناعية في الأسواق المتقدمة والناشئة، وتكريس المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الأجيال المقبلة، والتأكيد على دور القطاع الصناعي في إعادة بناء الازدهار الاقتصادي العالمي، وستجمع القمة قادة القطاعين العام والخاص، وممثلي المجتمع المدني، لمناقشة التحديات العالمية في قطاع الصناعة. وستركز القمة على ستة محاور رئيسية وهي: التكنولوجيا والابتكار، وسلاسل القيمة العالمية، والمهارات والوظائف والتعليم، والاستدامة والبيئة، والبنية التحتية، والمعايير، والمواءمة بين الجهات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي.

بفعالية حافلة بالمرح والمتعة

«فؤاد الغانم وأولاده» للسيارات تكرم جهود موظفيها

احتفلت شركة فؤاد الغانم وأولاده للسيارات بروح التعاون والعمل الجماعي التي يبديها فريق عملها من خلال تنظيم العديد من الأنشطة الممتعة في يوم مخصص للموظفين وعائلاتهم.

شكلت الفعالية الحافلة بالمرح، والتي أقيمت في مخيم خاص وجمعت فيها موظفين الشركة مع عائلاتهم، فرصة مميزة للتفاعل والتواصل بين زملاء العمل وأقاربهم ضمن أجواء مريحة، فضلاً عن التمتع ببعض الأنشطة والمسابقات الرياضية الودية.

وأبدى الموظفون، إلى جانب فريق الإدارة العليا في شركة فؤاد الغانم وأولاده للسيارات، الوكيل الحصري لسيارات أودي، لامبورغيني وسكودا في دولة الكويت، إعجابهم بالفعالية وشاركوا بحماسة في مجموعة واسعة من الأنشطة الترفيهية.

وقامت اللجنة المنظمة بتنسيق بعض الأنشطة الرياضية التي شملت مباريات كرة القدم وكرة الطائرة ولعبة شد الحبل والتي أكدت على أهمية انسجام وتعاون فرق العمل المختلفة في الشركة.

وبهذه المناسبة، قال طارق الشافعي، مدير عام شركة فؤاد الغانم وأولاده للسيارات: «الموظفون من أهم الموارد لدى أي شركة والموارد البشرية هي العامل الرئيسي في تطبيق إستراتيجية الإدارة وخطط العمل.»

وأضاف: «توفر هذا النوع من الفعاليات فرصة للتواصل ما بين الموظفين في أجواء خارجة عن نطاق العمل وفرصة للتعرف على كافة الموظفين من أقسام وإدارات أخرى، ومشاركة جميع موظفي الشركة في هذا اليوم المفتوح دليل على روح العمل الجماعي التي يتحلى بها فريق عملنا المتميز».

وساهم اليوم المفتوح في تسليط الضوء على ثقافة الشركة وتعزيز روح العمل الجماعي والتعاون والتي من شأنها دفع مسيرة الشركة قدماً نحو تحقيق المزيد من النجاحات.

للتعريف بالحملة التراثية السادسة «يازين تراثنا»

البنك التجاري يزور طالبات مدرسة «ازده بنت الحارث»

جانب من الزيارة

في إطار فعاليات حملة يا زين تراثنا السادسة، قام البنك التجاري الكويتي بزيارة لمدرسة ازدة بنت الحارث المتوسطة - بنات- التابعة لمنطقة مبارك الكبير التعليمية لإطلاع الطالبات على فعاليات الحملة التراثية. وقد جاءت هذه الزيارة لتعزيز سبل التواصل مع الطالبات وإثراء معلوماتهن التراثية عن العادات الكويتية وأنماط الحياة التي عاشها الآباء والأجداد في الماضي إيماناً من البنك بأن التراث الكويتي القديم غني بالمعاني والعبر التي يجب أن تبقى خالدة في الذاكرة على مر الزمان.

وفي تعليقها على هذه الزيارة قالت مساعدة المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة أماني البورع « لقد أعد البنك برنامج متنوع لزيارة العديد من المدارس ضمن فعاليات حملة يا زين تراثنا السادسة بهدف إطلاع الطالبات والطلبة على جوانب من التراث الكويتي القديم والعادات والتقاليد التي عاشها الأجداد والآباء في الماضي وكذلك الموروث الشعبي للرعيل الأول من أهل الكويت» . ونوهت أماني البورع مبينة أن كافة هذه المعلومات التراثية يتم عرضها على الطالبات والطلبة من خلال فيلم تعليمي بسيط أعده البنك خصيصاً لهذا الغرض.

وقد تخلل برنامج الزيارة طرح العديد من الأسئلة على الطالبات حول التراث الكويتي القديم وتم توزيع الهدايا على الطالبات المشاركات. وقد حاز الفيلم التعليمي الذي يشرح بعض الكلمات القديمة والعادات والتقاليد التي كان تحلى بها الأجداد والآباء في الماضي على أعجاب الطالبات والهيئة التدريسية والإدارية بالمدرسة .

وفي ختام الزيارة أهدت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك مدرسة ازدة بنت الحارث «موسوعة عن اللهجة الكويتية » لتكون مرجع لطالبات المدرسة لما تحتويه من معلومات هامة عن التراث الكويتي القديم، بالإضافة إلى مجموعة صور من رزنامة البنك.

ومن جانبها تقدمت إدارة مدرسة ازدة بنت الحارث بالشكر والتقدير إلى إدارة البنك على هذه الزيارة التي ساهمت في إضافة معلومات هامة وشيقة لطالبات المدرسة عن التراث الكويتي القديم.

---

3 تريليونات دولار...قيمة الإنفاق العالمي على التعليم بحلول 2030

جانب من المنتدى

ضمن فعاليات «المنتدى العالمي الخامس للتعليم والمهارات» الذي أقيم في دبي يومي 18 و19 من شهر مارس الحالي، تحدثت جوليا جيلارد، رئيسة مجلس إدارة هيئة «الشراكة العالمية من أجل التعليم»، عن حق كل طفل في العالم بالحصول على التعليم، واعتبرت ذلك أولوية رئيسية على أجندة أعمالها، مؤكدة على أهمية إيجاد حلول للتحديات التي تواجه التعليم، سواءً من حيث توفيره، أو الوصول إلى التمويل اللازم له.

وأدار بوبي جوش، رئيس تحرير جريدة هندوستان تايمز، ندوة جوليا جيلارد التي دار الحوار فيها حول تحديات النقص في الكوادر التعليمية حول العالم؛ ومشاكل الحصول على التعليم الأنسب، أو التمويل اللازمة لتغطية الاحتياجات التعليمية للأجيال القادمة.

ويعزى جزء من المشكلة إلى نقص التركيز العالمي على التعليم حتى السنوات الأخيرة؛ حيث تم الالتفات إلى أهمية توفير التعليم والتربية المدرسية المناسبة لكل طفل، ووضعها في جدول أعمال المساعدات الإنسانية، وخاصة ضمن المناطق الفقيرة ومناطق النزاع.

وفي هذا السياق، قالت جيلارد: «المشكلة كبيرة حقا؛ ففي الوقت الراهن هناك حوالي 260 مليون طفل لا يحصلون على تعليمهم الابتدائي والثانوي. ونحن نرغب برؤية جميع أطفال العالم في المدارس يتلقون تعليمهم. وينفق العالم ما يقارب 1.3 تريليون دولار على التعليم المدرسي سنويا؛ إلا أننا بحاجة إلى رفع هذا الرقم ليصل إلى حوالي 3 تريليون دولار بحلول عام 2030.

ومن أهم العوائق التي تواجه التعليم؛ نقص الكوادر التعليمية الجيدة على مستوى العالم، وهو الأمر الذي أشارت إليه جيلارد، مع تأكيدها على ضرورة وجود مئات الآلاف من المعلمين لسد هذا النقص، فضلاً عن التحدي الكبير المتمثل في تدريب المعلمين الحاليين وتأهيلهم.

ولمعالجة هذه المسألة ترى جيلارد إمكانية جعل مشكلة نقص المعلمين قضية أساسية، وتحويلها إلى حركة عالمية، وتقول: «إذا نظرنا إلى العالم؛ نجد الكثير من الزعماء قد تأثروا بالحملات العالمية؛ لذا يجب علينا أن نتأكد من وجود حملات تعليمية على نطاق العالم».

الشركة تستهدف إطلاق خطة تحول جوهرية

1.2 مليون دينار...صافي أرباح «سلطان» في 2016

مركز سلطان

أعلنت شركة مركز سلطان، وهي شركة كويتية تملك وتشغل سلسلة من الأسواق المركزية، عن إطلاق خطة تحول جوهرية. كما أفصحت الشركة عن نتائجها المالية عن عام 2016 مسجلة 7 مليون دينار كويتي أرباحاً قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك بزيادة طفيفة بنسبة 0.8% عن العام 2015. وقد بلغ صافي الربح الأساسي 1.2 مليون دينار، مما يجعل عام 2016 السنة الرابعة على التوالي من الربحية على مستويات الأرباح التشغيلية والأرباح الأساسية.

يتم تنفيذ هذه الخطة من قبل فريق تنفيذي جديد يتمتع بخبرة عميقة في قطاع التجزئة، وبقيادة مجلس إدارة جديد يتمتع بخبرة على المستوى المحلي والدولي في تنفيذ خطط إعادة الهيكلة وخطط العودة إلى الربحية وقطاع التمويل والحوكمة.

وصرّح رئيس مجلس الإدارة لشركة مركز سلطان، عبد العزيز السلطان: «شركة مركز سلطان هي شركة رائدة في أسواق المنتجات الاستهلاكية الأساسية وقد ازدهرت على مدى 40 عاما بقيادة أسلافي من القياديين في الشركة. كما أنها شركة عززت باستمرار تجربة التسوق للمستلزمات المنزلية في الكويت، وأصبحت علامة تجارية موثوق بها. وقد واصلت تلبية احتياجات عملائها حتى في أصعب الظروف وظلت أبوابها مفتوحة لهم خلال الغزو الغاشم على البلاد في عام 1990.»

وأضاف عبد العزيز السلطان قائلاً: «وفي السنوات الأخيرة تطورت أعمال الشركة لتشمل أنشطة غير مرتبطة بأسواق المنتجات الاستهلاكية الأساسية، وهذا التنوّع قد أثر سلباً على علاقاتنا مع موردينا ومساهمينا وأصحاب المصالح الذين نعتبرهم أقيم الأصول لدينا. ونحن نعتزم تعزيز هذه العلاقات من خلال إعادة تركيز أنشطة الشركة على أسواق المنتجات الاستهلاكية الأساسية بشكل محوري. وفي ضوء ما سبق، وافق مجلس الإدارة والفريق الإداري على تبني خطة تحول جوهرية تحت عنوان «الأسواق الكويتية أولويتنا» بهدف تحسين المكانة السوقية للشركة واستعادة القيادة.»

سوف تستغرق مرحلة تنفيذ خطة التحول الجوهرية «الأسواق الكويتية أولويتنا» الخاصة بشركة مركز سلطان من 12 إلى 24 شهراً. وإيماناً لسير عملها بنجاح وحفاظاً على سوق تداول عادل ومنصف لسعر سهم الشركة في بورصة الكويت يعتمد على معلومات كافية ومكتملة بهدف حماية مصالح مساهمي الشركة وبجنبهم التكهنات والمضاربات غير الاعتيادية على سعر السهم، فقد اتخذت الشركة الخطوات الطوعية التالية:

• طلبت الشركة طوعاً من هيئة أسواق المال وقف تداول السهم مؤقتاً، حماية للمستثمرين من التقلبات التي قد تنشأ عن تكهنات لا أساس لها من الصحة خلال المرحلة الأولى من هذه الخطة، وإيماناً عميقاً من الشركة بأن ذلك يعود بالنفع على جميع مساهميها وخاصة مساهمي الأقلية وسيجنبهم التداول غير على السهم الذي يمكن أن ينتج عن خطة إعادة هيكلة الأصول.

• اتخذت الشركة مخصصات وإعفاءات طوعية بقيمة إجمالية بلغت 25.3 مليون دينار كويتي، والتي تظهر في البيانات المالية للشركة لعام 2016. وقد حققت الشركة أداءً مالياً إيجابياً على المستوى التشغيلي.

أبرز المؤشرات المالية لعام 2016:

• بلغت الإيرادات التشغيلية 275.5 مليون دينار كويتي، منخفضة بنسبة 3.1% عن العام 2015.

• بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك 7.0 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 0.8% عن العام 2015.

• بلغ صافي الربح الأساسي 1.2 مليون دينار كويتي.

• بلغت الخسارة الصافية: 24 مليون دينار كويتي.

× صافي الربح الأساسي: لا يشمل مخصصات إعادة الهيكلة غير المتكررة وانخفاض القيمة بمبلغ 25.3 مليون دينار كويتي، وتعود الخسارة نتيجة إلى بعض الأحكام التي تعكس نهجا حذرا ومحافظا يعتمده مجلس الإدارة الجديد والإدارة الجديدة.